



# واقع العلاقة بين الاعلام والامن في الوطن العربي

الدكتور : عبدالله شقرون

الرياض

1408 هـ - 1988 م

# واقع العلاقة بين الاعلام والأمن في الوطن العربي

عبدالله شقرون(\*)

إن مفهوم تحديد موضوع «واقع العلاقة بين الاعلام والأمن في الوطن العربي» يوحي بأن الحديث يلتصق - أويتعين أن يلتصق - بالمجال التطبيقي والجوانب العملية وبكل مامس شأنه إيجاد تعاون مشترك مفيد وفعال ومنتظم لتوعية الجماهير، ونشر الطمأنينة، وترقية الفرد، وتأمين النظام في المجتمع كفيما كان هذا المجتمع.

ونحن نؤمن - مثلكم - بمقولة أصيلة وهي أن «موقع الأمن الأساسي هو فكر الانسان»، وقد لا يمس «تأمين» هذا الفكر الا عن طريق التوعية العريضة المتعمقة، كما أن لوسائل الاعلام في هذا المجال دورا هاما يمكنها أن تؤديه وهي فعلا، وعلى مبلغ مستطاعها تحاول تأديته دائما.

---

(\*) الأمين العام لاتحاد اذاعات الدول العربية جدة.

لكن دعونا قبل كل تفصيل نتحدث عن وسائل «التبليغ» «والتواصل» الحديثة، إن بعضها قد أنتشر بيننا منذ سنين وأحقاب وأصبح مألوفاً لدينا بينما بعضها الآخر أخذ طريقه الى مجتمعتنا بصفة تدريجية، وجميعها تهم الأمن ورجال الأمن وأجهزة الأمن لأنها على تعددها وتعقيداتها تخاطب كتابة أو رسماً، أو سمعياً أو بصرياً، ففكر الإنسان هذا الفكر أو هذا العقل المدبر والمنفذ لكل تصرفات البشر

## الاعلام والاتصال:

من بين وسائل الاعلام المألوفة لدينا جميعاً تجدر الإشارة الى مايلي:

- ١ - المنشورات بما فيها الصحيفة، يومية كانت أو دورية، وكذا الكتاب وهو أقدم هذه الوسائل.
- ٢ - وكالات الأنباء، كتابية كانت أو مصورة.
- ٣ - السينما. وقد زاحمت المسرح في وظيفته الاعلامية.
- ٤ - الاذاعة. صوتية كانت أي مذياع (راديو) أو مرئية مسموعة (التلفاز).
- ٥ - الفيديو وهو يأتي في طليعة أحدث هذه الوسائل.

وقد يكون من غير اليسير حصر جميع وسائل الاعلام في هذا الصدد، وفي جملتها الوسائل التقليدية التي عرفها المجتمع

دوما واستمراراً، ومنها المنادي العمومي، والخطابة، والملصقات الحائطية، والاتصال المباشر بين الناس، والوعظ، والتجمع، والاعلانات. وهكذا .

وما دمنا قد أوردنا كلمة «الاتصال» يجدر بنا أن نشير أيضاً الى أن «التكنولوجيا» الحديثة قد فرضت مصطلحا اعلاميا دقيقا هو بالضبط مصطلح الاتصال، وأصبح عصرنا الحالي يسمى «عصر الاتصال»، وتوسع نطاق امكانات هذا الاتصال ومبتكراته فأصبحت لدينا مصطلحات أخرى في عالم «الاعلام والاتصال» ومن بينها:

الكابل: وهو بمعنى توزيع البرامج المرئية المسموعة والمعلومات المصورة بالسلكي على المشتركين في هذا النظام.

بنوك المعلومات: إن مخزوناتنا أصبحت أساسية لبعض قطاعات الحياة العامة في كثير من المجتمعات الحديثة، بل وحتى بالنسبة للقطاعات المتخصصة.

التليماتيكية: والكلام بخصوص امكاناتها يطول، وهي جزء لا يتجزأ من وسائل عصر (الاتصال) الحديث.

الألياف البصرية: أو الـ«فايبر» هذه الوسيلة الاتصالية التي لا تكاد في حجمها تبلغ رقة الشعرة ومع ذلك تمرر وتحمل مالا حصر له من المكالمات والاتصالات المصورة.

الصور التحليلية: «التحرير الالكتروني»، ومما لاشك فيه ان هناك الفة تكاد تكون يومية بين المصالح العمومية، والخصوصية، وهذه الوسائل التي يوفرها الحاسب الآلي (الكمبيوتر).

لكن أخطر وسائل الاتصال الحديثة وأقواها نفوذا هي اتصالات الفضاء التي يوفرها القمر الصناعي، ولاسيما بالنسبة لنشر برامج التلفاز نقلا وتوزيعا

وهكذا. نرى جميعا أن رجل الاعلام الذي قد يكون هو «الصحافي» أو هو «البرامجي»، أو هو هذا «الاتصالي» متعدد المهام، الحديث، قد أصبحت لديه شتى الامكانيات والوسائل التي من شأنها أن تزيد دوره خطورة الى خطورتها، إن بامكانه، والحالة هذه أن يكون عاملا جيدا لنشر الأمن في فكر الانسان كما قد يكون معولا واداة في الانحراف الفكري وبالتالي في الانحراف الاجتماعي.

وأخذاً في الاعتبار مختلف هذه الامكانيات والوسائل في الاعلام والاتصال ماذا يمكن أن نقول عن الواقع الذي قد

تكون عليه علاقة العمل الاعلامي بميدان الأمن في الوطن العربي، أو على الأقل ماهي العلاقة التي يمكن أن تكون واقعا يقتفى في هذه السبيل؟

قد يكون من غير اليسير الاتيان على جميع مجالات الاعلام والاتصال التقليدية والمتجددة، لكن يبدو أن «الاتصال السمعي البصري» جدير بالتأمل والاستقراء ويتمثل كما لا يخفى على أحد. في مجالات المذيع والتلفاز، وكذا شاشة العرض (السينما) والمسرح، مع العلم بأن التلفاز وعاء شامل لأفلام السينما وبعض الانتاج المسرحي.

وهناك وسيلة اعلامية أساسية يتعين دوما إعطاؤها جانب العناية في هذا الصدد، وهي - كما لا يخفى - الصحافة المكتوبة ولاسيما منها الجريدة اليومية الوطنية، ولا صحة لما قد يقال من أن الجمهور يسمع أو يشاهد وقلما يقرأ، إن هذه المقولة غير صحيحة، والاذاعة صوتية كانت أو مرئية مسموعة، لم تقض ولن تقضي على وجاهة المكتوب. والمطبوع.

واقع وسائل الاعلام الجماهيرية العربية:

إن واقع وسائل الاعلام الجماهيرية الكبرى في الدول العربية يتمثل تقريبا بمايلي:

## أولاً: المذيع والتلفاز:

إن هيئات المذيع «الراديو» والتلفاز في الوطن العربي قطاع عام، أي أنها قانونياً وإدارياً ومالياً، ملك للدولة، وإلى الدولة تنتسب، وتعتمد في وجودها على ميزانية الدولة

وإذا كانت لبعض الهيئات الإذاعية العربية مداخيل مالية إضافية من الإعلانات التجارية - مثلاً - فإن هذه المداخيل تصرف عادة إلى خزانة الدولة، أي إلى وزارة المالية، والمعلوم في كثير من الدول العربية أن مصالح الميزانية في هذه الوزارة تأخذ بعين التقدير والاعتبار حجم هذه المداخيل ومستواها، أثناء مناقشة توقعات الميزانية السنوية العامة للهيئة المعنية.

وسواء كانت هيئة المذيع والتلفاز ذات صفة «إدارة عمومية» أو على شكل (مؤسسة وطنية) أو (مؤسسة ذات استقلال إداري ومالي) فإن طابع «القطاع العام» ملتصق بها في أي قطر عربي، ووزير الإعلام هو عادة المرجع الحكومي والقانوني لها، نعم هناك بعض حالات نادرة جداً، مثل التلفاز الخاص في دبي أو إذاعة البحر المتوسط الدولية بطنجة، لكن الوضع قولاً وفعلاً هو أن الدولة هي صاحبة النظر في شأن الإذاعة الصوتية والإذاعة المرئية المسموعة بالنسبة للوطن العربي في الوقت الحاضر

ثانياً: السينما:

السينما صناعة وتجارة وفن في آن واحد، وتخضع لقوانين وأنظمة معينة في عموم أقطار العالم.

وهناك دول في الوطن العربي، تدعم السينما اقتصادياً أو بصفة من الصفات على أن هذه الدول، رغم دعمها هذا، لا تتدخل في السينما من حيث الانتاج أو التوجيه أو الصناعة، بل تترك هذا القطاع السينمائي يتصرف لحاله كما يشاء.

وهناك من جهة أخرى، دول عربية تدعم السينما لكنها تسيروها بحيث تقرر دعمها هذا بالتحكم الإداري والفني فيها

أما الحالة الثالثة فتكمن في الطريقة التي تقتفيها دول عربية أخرى: إن هذه الدول تدع السينما وشأنها لا تدعمها مالياً، ولا تتدخل في سيرها، وإنما تتركها تدافع عن نفسها بنفسها، في نطاق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل لديها.

ومن المعلوم أن السوق الوطنية، أي السوق المحلية، والسوق القومية أي السوق التي تشمل العالم العربي أجمع، سوق ضيقة لا تمكن السينما ولا القائمين عليها من الحصول على المردود الاقتصادي اللازم والكافي.

والحديث في هذا المقام يدور حول الأفلام الروائية المطولة، أما فيما يرجع إلى الأفلام الوثائقية والتسجيلية،



القصيرة والمتوسطة، فإن انتاجها غالبا ما يكون بطلب وتمويل من جهة حكومية أو خصوصية، ولغاية محددة اشهارية، أو تربوية، أو دعائية أو تعليمية، أو اجتماعية، وأهمية الأفلام الوثائقية والتسجيلية لا تخفى على أحد.

### ثالثاً: الصحافة المكتوبة:

إن لكل قطر من الأقطار العربية في الغالب الأعم قانونا وطنيا للنشر والمطبوعات، الى جانب ما هناك عادة من القوانين والأنظمة التي تضبط الحريات العامة والنشاط التجاري. وفي نطاق هذه التشريعات تصدر الصحف، ومن جملتها بل وفي طليعتها الصحف اليومية

وقد يكون هناك مثلما عليه حال السينما دعم اقتصادي من الدولة للصحافة الوطنية، ويتمثل هذا الدعم في توفير الورق بالكميات الكافية وبالسعر التفضيلي، وبعض الجهات الحكومية تملك بصفة علنية أو بصفة من الصفات الأخرى، صحيفة يومية أو أكثر من صحيفة يومية، وهذا بغض النظر عن الصحف الدورية أو المجلات المتخصصة وهذه لا تعيننا هنا.

وتصدر في البلدان العربية ذات الأحزاب السياسية أو الاتجاهات الاجتماعية صحف يومية أو دورية باسم هذه

الجهات في نطاق قانون النشر والمطبوعات واعتمادا على  
تشريعات الحريات العامة

والممنوع أصلا وفرعا وبصفة عامة في غالبية الدول  
العربية هو اصدار صحف وطنية بدعم مالي أجنبي

رابعاً: وكالات الأنباء:

تعتبر وكالات الأنباء الوطنية، في الدول العربية قطاعا  
عاما وتعتمد على الميزانية المالية للدولة مثل هيئات المذيع  
والتلفاز

تلك هي أبرز وسائل الاعلام التي تعيننا في الحديث عن  
علاقة الأمن بها. وقد أشرنا قبلها الى أصناف الاعلام  
والاتصال المتعددة ومجالاتها  
ومعلوم أن لكل كيان من هذه الكيانات التي فصلنا  
الكلام عنها شخصيته، ونطاقه المحدد، وقوته التي يستمدّها من  
سلطة القانون.

الأمن والاعلام:

إن العاملين في مجالات الاعلام يفهمون اصطلاح  
«الأمن» بمدلوله العريض الذي يشمل شتى مناحي الحياة

الخاصة والعامة للفرد والجماعة، فكريا، واجتماعيا، وثقافيا، واقتصاديا، أو سياسيا. كما أنهم يدركون ألا سبيل مطلقا للطمأنينة والتعايش والانتاج، والاشتغال والائتماء، مالم يكن هناك أمن شامل، ولهذا فان هؤلاء الاعلاميين ولا سيما في البلدان التي هي مثل البلدان العربية، يشاركون في نشر التوعية بضرورة نشر «الأمن» في الفكر وفي المجتمع ويعملون دوما على الاسهام في توطيد دعائمه عبر امكاناتهم المتواضعة في مظهرها، والخطيرة في مخبرها وهي الكلمة المكتوبة، والكلمة المسموعة والصورة المعروضة

وفي هذا الصدد بالذات. تبذل المنظمات القومية المتخصصة جهدا ملحوظا، وقد وضع اتحاد اذاعات الدول العربية - على سبيل المثال - ميثاق عمل وشرف لهيئاته الاذاعية والتلفزيونية - الأعضاء والمنتسبين - الى هذه الهيئات العربية اشتمل من بين مضامينه على تعليمات واضحة ومحددة أصبحت معتمدة ومراعاة منذ أعوام عدة، كما أن هيئات اذاعية وطنية عربية قد اتخذت لنفسها توجيهات مستمدة من ذلك الميثاق. وهكذا فإن (الميثاق الاذاعي العربي) الذي صادقت عليه الجمعية العامة لاتحاد الاذاعات العربية سنة ١٩٧٠م بعمان يقول في باب (مراعاة القيم الأخلاقية) من جملة ما يقوله:

- تدعو برامجنا الى الحفاظ على كيان الأسرة وتظهر قدسيته
- وتحترم القيم التي يقوم عليها بناؤها
- تراعي برامجنا أنها تدخل البيوت في كل وقت يحتمل أن يستمع فيه الأطفال الى هذه البرامج أو يشاهدوها.
- تعرض (برامجنا) الجريمة على أنها أمر غير مشروع وغير مقبول في المجتمع، ولا يسمح اطلاقا بتناول الجرائم الجنسية ولا تداع وسائل الجريمة بطريقة تؤدي الى محاكاتها، ولا يفصح عن الأشخاص مرتكبي الجرائم الا اذا كان ذلك يساعد على تنفيذ القانون أو يخدم المصلحة العامة
- تدعو برامجنا الى احترام القوانين المحلية القائمة، ولا تتضمن ما يمس هبة رجال الهيئة القضائية أو رجال الأمن.
- لا يسمح باشاعة الفرع والرعب.
- لا تتضمن برامجنا ما يجذب الأخذ بالثأر أو إدمان المخدرات والخمر والاتجار فيهما أو ما يجذب المقامرة والمراهنات والجشع والأنانية.
- لا يجوز تحبيذ الانتحار كوسيلة مقبولة لحل مشكلات الفرد.
- لا يجوز ابراز صور القسوة على الانسان أو الحيوان.
- يجب تجنب ما يؤدي شعور ذوي العاهات البدنية أو العقلية
- لا تحقر أية مهنة مشروعة
- ذلك جزء من توجيهات الميثاق كما حددها (الميثاق
- الاذاعي العربي) منذ سنة ١٩٧٠م حتى الآن.

واذا التفتنا الى القواعد المرشدة لبعض الهيئات الاذاعية الوطنية العربية نجدها هي الأخرى طافحة بالتعليمات، التي يجري دوما الحرص على تطبيقها

فهذه على سبيل المثال. القرارات المطبقة في التلفاز الكويتي. منذ سنة ١٩٧٣م تقول في هذا الشأن:

- يجب معاضدة ومساندة تنفيذ القانون مالم يكن العكس اساسيا لحبكة البرنامج، كما يجب أن تكون الاشارة الى رجال القانون مقترنة بما يليق بهم من تقدير واحترام لسهرهم على حفظ وصيانة أرواح الناس وأموالهم واستقرار الأمن بينهم.

- يجب عرض الاجرام والجريمة على أنها شيئان غير مرغوب فيهما، ولا يمكن التعاطف معهما، ويرفض رفضا باتا التعاطف مع الجريمة أو معالجة ارتكابها بشكل مستهتر أو لا مبال أو متعجرف، كما يجب تجنب عرض الأساليب الفنية في ارتكاب الجريمة بشكل مفصل يساعد على تقليدها من قبل الآخرين.

وفي هذه المقررات تفاصيل مدققة عن التعليمات المماثلة التي يجري التقييد بها، ومنها ما يتناول السكر وتعاطي المشروبات المسكرة والمواد المخدرة ومنها أيضا ما يتناول عرض أجهزة القمار ولعب القمار في البرامج التلفزيونية، وكذلك قراءة الطالع، والانتقام والانتحار، والرعب، وفيها أيضا تفصيلات عن المواد الممنوعة في الاعلانات، مثل الاعلان عن

الأسلحة النارية والمفرقات، أو عن الخمر وما شابه ذلك.

على أن هذا المثال ليس وحيدا فإن عدة هيئات اذاعية عربية أخرى تراعي هذا النهج على أساس ميثاق أو قواعد أو قرارات. أو بناء على مذكرات وزارية أو مديرية متوالية

لكن الاذاعيين ليسوا المتفردين وحدهم بمثل هذا التنظيم، إن الصحفيين والسينمائيين لهم كذلك قواعد مرشدة، وهم يسلكون نهج (التعاون على البر والتقوى) فيما يتعلق بأداء مسؤولياتهم المهنية التي لا تختلف عن مسؤوليات سواهم من حيث كونها مسؤوليات خطيرة ازاء الرأي العام والمجتمع العربي برمته، وبناء على ذلك. تكون تعليمات (الميثاق الاذاعي العربي) شاملة لشتى قطاعات الاعلام وموجهة الى الاعلاميين جميعا مع فارق مميزات كل مجال مهني على حدة. إن القواعد المرشدة الموجودة أو المفروض وجودها في كل هيئة وكل مؤسسة وكل ادارة تتصف بأنها وسيلة اعلام واتصال، تدعو الى تلك القواعد المرشدة الى خدمة الأمن وتوطيد الأمن ونشر الأمن، سواء كان هذا الأمن بمفهومه العريض أو كان بمفهومه الاصطلاحي الذي نعلمه جميعا.

فإلى جانب ما أوردناه من مواد مستقاة من ذلك الميثاق العربي نجد نصوصا تشريعية في مقتضياته قد تهمنا من حيث

المفهوم العريض، ومنها - على سبيل المثال - هذه المادة التي تقول:

- «ضرورة الانتباه والرعاية نحو النشء الذي سيصبح مسئولاً عن دولة الغد، وعن قيادة الاقتصاد وبنائه، وعن اثرء العلوم والفنون».

هذه نقطة. لكن ماذا يعني هذا التنبيه المنصوص عليه في هذا الميثاق الاعلامي العربي؟ ألا يعني واجبا «تأمينياً» حقيقيا بقدر ماهو ملقى على مصالح التربية والتعليم، والآباء والأمهات ومصالح الأمن العام والمحاكم، هو ملقى كذلك وبالأولوية على وسائل الاعلام، ولا سيما الوطنية منها وفي مقدمتها هيئات المذيع «الراديو» والتلفاز التي يقبل عليها الأطفال واليافعون وبإمكانها أن تعمل في حدود معينة على الاسهام اليومي والمنتظم على التخفيف من الأعباء التي تشغل بال أقسام الشرطة، والمحاكم بخصوص مشاكل الأحداث. وفي هذا الصدد. يمكن التأكيد بأن تقدما حقيقيا وملموسا قد تحقق في ميدان المواد الاعلامية الخاصة بالأطفال قراء ومستمعين ومشاهدين. ولاسيما فيما بين أواسط السبعينات والثمانينات.

فقد ظهرت مجلات مصورة جيدة المستوى، وتحس مستوى البرامج الاذاعية والتلفزيونية الموجهة الى الأحداث،

كما أن بعض الانتاجات الوطنية المحلية والبرامج القومية العربية تمتاز بطابعها التوجيهي التربوي في لطف وخفة ظل وجمالية فنية، وهي في عموميتها دعم حقيقي للعمل التربوي والاصلاحي، وهذا تعاون جيد بين شتى قطاعات التربية والاعلام والاصلاح من حيث لا يشعر أحد.

ذلك فيما يتعلق بالمواد المصنوعة بأيدي أصحاب الشأن في المؤسسات العربية والهيئات الوطنية، أما عن المواد المستوردة رفيعة الاتقان والجودة وذات المستوى الدولي الممتاز وهي في غالبيتها أمريكية المصدر، فإنها كما لا يخفى قد لا تكون على الدوام مستجيبة لما نصت عليه التعليمات المشار اليها، لكنها تشكل نافذة على عوالم أخرى.

على أن قصص «البطل» الذي لا يقهر وقصص الخيال المغرق في الخرافية أمر يعالجه القائمون على اختيار برامج الأطفال بكل يقظة وحذر. وهناك أيضا تحسن مطرد ملاحظ. ولنضرب مثلا آخر. بالتعرض الى نقطة أو نقطتين مندجتين معا وملخص هذا المثل يقول:

(على الاذاعة «راديو» وتلفاز، وبالتالي على جميع وسائل الاعلام العربية، أن تتوخى الدقة في نشر المعلومات ولا تعرض المادة الاعلامية بشكل يفضي الى التضليل. أن تتوخى الدقة في اختيار مصادرها وأن تكون عادلة وغير متحيزة).



إن هذه نقطة هامة جدا ويمكن القول عن موضوعها: إنه موضوع أمني متكامل ويرمي في واقعه الى تفادي «الفتنة» التي هي أشد من القتل.

إن نشر المعلومات الخاطئة والأخبار غير الصحيحة مشكلة يعاني من هولها المجتمع العالمي أجمع، وهي مشكلة تعني الاعلام بطبيعته بقدر ما قد تعني الأمن من بعض الوجوه. نعم. إن هناك الاعلام الداخلي وهناك الاعلام

الخارجي، ولكل واحد منهما طابعه وميدانه وقد كنا نحن قدماء الاذاعيين نطبق حول الأخبار الحساسة والهامة الواردة من الخارج - أي حول الاعلام الخارجي - قواعد سنتها قديما هيئة الاذاعة البريطانية وتسير عليها الى الآن، وهي تقتضي مايلي:

أولاً: أن يكون الخبر قد أوردته أكثر من وكالة أنباء، ولا سيما الوكالات الدولية الكبرى.

ثانياً: أن ينسب الخبر دائماً الى مصدره، أي الى الوكالة التي أوردته أو الى المراسل الذي استقاه.

ثالثاً: أن يتم تكليف المراسلين، كلما كان للهيئة المعنية مراسل في المنطقة يتحرى الخبر ويتأكد منه بالذهاب خصيصاً الى مصدره.

رابعاً: إذا ما كان هناك تذبذب حول الخبر يصاغ تحريرياً بلغة

التشكك واستعمال الفعل المشروط بحيث تستعمل  
صيغ مثل : (ويقال) و (يروى) و (ربما كان) و (قد قيل)  
والغالب على الظن أن. إلخ

على أن الأهم من كل هذا هو الاعلام الداخلي، ولا سيما  
في القضايا الحساسة التي تعني الرأي العام، إن إيراد الخبر  
المحلي دون التحري الدقيق حول مصدره أو إيراد الخبر الذي  
يكون قد نقله راو عن راو آخر

وربما كان حتى هذا الراوي الثاني قد نقله عن راو ثالث  
فانه مبدئيا، غير جدير بوسائل الاعلام التي تحترم نفسها، سواء  
كان موضوع الخبر سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا. بل وحتى  
ثقافيا أو فنيا.

نعم. هناك البلاغات الصادرة عن الجهات المعنية  
بالخبر. ولا سيما الجهات الرسمية مثل قصر رئاسة الدولة، أو  
وزارة الاعلام، أو وزارة الداخلية. بيد أن هذه الوسيلة إنما  
هي جزء بسيط من مصادر الأخبار

لكن فوق هذا وذاك. هنالك تلك الأخبار التي توصف  
بشتى الأوصاف وتقض مضاجع الرأي العام بل وتحسس الأمن  
العام أحيانا أنها الأخبار التي توصف تأدبا بأنها (الاشاعة  
العمومية) ويصفها آخرون بأنها أخبار «اذاعة الشارع» أو  
«راديو» البلد، وقد تكون في بعض الأحيان ذات انعكاس

خطير على الحياة العامة لا سيما وبعض الصحف - وما أكثرها -  
تنشر الاشاعة ولو باستعمال الفعل المشروط في روايتها

نحن لا نتحدث هنا عن الاشاعات التقليدية التي لا  
ضرر منها ولا تخفى على أحد منا

نحن نعني هنا تلك الأخبار التي قد تكون صحيحة في  
مضمونها كما قد تكون مغرصة في سرماها، ولكنها كيفما كان  
أمرها تهمنا جميعا فلنأخذ - على سبيل المثال - أخبارا معينة  
ولتكن أخبارا حول الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية  
والغذائية التي تعني عموم الناس. أو أخبارا عن حدوث  
بعض الجرائم (اعتداء، أو غش، أو سطو) أو أخباراً حول  
القاء القبض أو السعي الى القاء القبض على مجموعة أفراد أو  
عصابات مخالفة في نشاطها للقانون والنظام الجاري به العمل  
في قطر ما. مثل:

ترويج المخدرات، والتطفيف في الأوراق المالية، وتهريب  
العملة الأجنبية - في بعض البلدان - والمتاجرة بالرقيق  
الأبيض. وهلم جرا.

بل أن هناك أخبارا مشابهة في شدة حساسيتها وتعني  
بالرأي العام في المجتمع بقدر ما تهم أيضا الأمن العام. وهي  
مثلا أخبار الاضرابات التي تحدث أحيانا في بعض البلدان

وتهتم بها الصحافة ووسائل الاعلام كاضرابات عمال المعامل والمصانع والمناجم والموانئ، أو طلبة التعليم العالي.

فما هو الموقف العلمي السليم في نشر هذا النوع من الاعلام؟ وكيف هو واقع العلاقة، والحالة هذه بين الاعلام والأمن؟

مما لاشك فيه أن فصيلة هذه الأخبار غير السارة هي بالأولوية من اختصاص المصالح الأمنية الساهرة على راحة المجتمع وتطهيره من شتى الآفات. لكن هذه الأخبار والأحداث، مهما بلغت دقة التكتّم بشأنها يترامى صداها الى الرأي العام المتعود بالفطرة على حب الاستطلاع، وتتناقل بمتهى السرعة بين الناس وتنشأ عن كل ذلك ما وصفناه بـ(الاشاعة العمومية)، وتتصدى الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى الى نشرها وبسرعة، محاولة دوما تحقيق (السبق) الذي هو عماد الاعلام وخاصيته

إن الاذاعات العربية الصوتية والمرئية المسموعة، لا تذيع الاشاعات العمومية وتتفادى على الدوام عرض الأخبار المحلية الحساسة غير المؤكدة وتترىث ما وسعها التريث بشأنها مالم تحصل عليها من مراجع موثوق بها، ولعل هذه (الرزانة) التقليدية هي التي تحمل في كثير من الأحيان وكالات الأنباء

الوطنية على اعتماد الاذاعة الوطنية مصدرا أساسيا لها عند الملمات، بدلا من أن يكون العكس هو المنطقي والصواب.

وهذا الواقع المماثل هو بخلاف دأب الصحافة المكتوبة. إنها بوجه عام تحاول عادة أن تكون سباقة الى نشر الأخبار الساخنة وذلك واجبها، كما أن مراسلي الاذاعات ووكالات الأنباء والصحف الأجنبية المعتمدين في أي قطر يحاولون هم أيضا أن يكونوا سباقين الى نشر تلك الأخبار ولا سيما اذا اتسمت بعنصر (الاثارة). وهنا يتجلى الجانب الذي يهم قطاعينا معا، أي العلاقة بين الأمن والاعلام.

لا يخفى على أي منا أن الوضع الاجتماعي في الوطن العربي هو من حيث التركيبة والتقاليد غير ما عليه المجتمع الأجنبي

وبعكس ما ترويه المسلسلات والأفلام السينمائية الأمريكية من القصص المستجيبة للحياة الأمريكية لا يجوز قانونيا أو عرفيا أن يبيع الصحفي العربي لنفسه بأن يحل محل مفتشي الشرطة الجنائية لينافسهم بتدخلاته وحركته في اكتشاف جريمة ما. إن هذا النوع من الفضول غير مسموح به أجل. إن الصحف الوطنية في بلدان عربية تتوصل بين الحين والآخر، وكلما تيسر لها ذلك ببلاغات أو شبه مقالات قصيرة عن حوادث وأحداث تستحق النشر والترويج حتى

تكون عظة وزجرا وتنبيها وتذكيرا للآخرين. وهذا عمل محمود. لكن مثل تلك البيانات الصادرة عن الجهات الأمنية المعنية قد تكون فقط بشأن حوادث الطرق والسكر أو العرابة العمومية، والسرقات، والمشاجرات، وما في حكمها وهذا التعاون جيد لكن المهم أيضا هو الحصول على البيانات المتعلقة بالأحداث الساخنة في وقتها.

وهنا. نتساءل عن الطرق السليمة والممكنة لحصول وسائل الاعلام ومراسليها على المعلومات من مصدرها الأمني وفي حينها حتى لا يخبط رجل الاعلام في هذا المجال خبطا عشوائيا وينسخ من خياله ويحكي الاشاعات فيشوه الحقيقة ويضر من حيث يريد الافادة.

إن الحديث في هذا المقام قد يطول ويمتد. ولهذا نتجاوزه. إنما لتؤكد فيما بيننا من شي- واحد، فكما أن الطبيب الحقيقي المطوق بقسم «أبقراط» لا يكشف أبدا عن أسرار مرضاه، فكذلك الاعلامي الحقيقي المطوق بتقاليد المهنة ودستورها، لا يكشف عن مصادر أخباره.

تلك نقطة. ولنا أن ننتقل الى نقطة أخرى أو وجه آخر من واقع العلاقة بين الاعلام والأمن. ونعني بها تلك العلاقة التي اتخذها المشرع في عدة بلدان بالوطن العربي من الوجهة العملية ونصت عليها أحكام قوانين النشر والمطبوعات

والحريات العامة سعيا لحماية المجتمع وفي نطاق التعاليم الدينية والمبادئ الأخلاقية

وواضح أن مثل هذا التلميح قد يعني (الرقابة) وتنفيذ مقتضيات (الرقابة) وهذه الكلمة كبيرة اكتسبت سوء مدلولها من أيام الحكم الاستعماري في عدة بلدان عربية لأن الرقابة في عهد الاستعمار و (الحماية) الأجنبية (الوصاية) و (الانتداب). كانت تعني حرمان المواطن العربي من حريته وتحجير فكره. ونحمد الله على أن ذلك عهد قد مضى وولى الى غير رجعة

أما ما يعيننا هنا. بشأن واقع العلاقة بين الطرفين فيعني ما يمكن الاصطلاح عليه بـ(الوقاية) وما دامت (الوقاية) خير من العلاج، وما دام الباري عز وجل قد قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خذُوا حِذْرَكُمْ﴾. ﴿كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ فجدير بالمجتمع العمل على (الوقاية) من كل فتنة كيفما كانت ومهما كان هدفها.

والأمر لا يتعلق فقط بالجوانب السياسية والقضايا الكبرى وحدها، بل أن (الوقاية) مفروضة على المسلمين قادة وعامة في مختلف انماط الحياة. ولنا جميعا أن نتأمل جيدا قول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام: (غطوا الإناء وأوكنوا السقاء - أي اربطوا قربة الماء - وأغلقوا الباب واطفئوا

السراج .). الحديث، كما قال عليه الصلاة والسلام (لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون . ) ولعل هذه وصية في سياق الحماية المدنية. وللرسول الكريم قول في تناول السلاح أو حتى بشأن التلهي بالسلاح أو الحديد: (لا يشر أحدكم الى أخيه بالسلاح فانه لا يدري لعل الشيطان ينزع في يده . )، وفي هذا المعنى أيضا: (من أشار الى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعه حتى ينزع وإن كان أخاه لأبيه وأمه).

إن «الوقاية» من السقوط في الانحراف الخلقي والاجتماعي والوقاية من ارتكاب مخالفات قوانين النظام العام، والوقاية من الوقوع في مخالف الجريمة، وما الى هذا وذاك من أهداف الرقابة. ميدان فسيح تلتقي فيه أصناف النشاط الايجابي بين الاعلام والأمن، هذا النشاط الذي يشكل تعاونا موجودا فعلا في بلدان عربية، ومنشودا في بلدان عربية اخرى، وقد يتجلى ذلك في شتى الوسائل الاعلامية وبشتى الطرق، ويوجد في بعض الاذاعات الوطنية (ركن) أو (برنامج) للشرطة على قدم المساواة مع برامج مماثلة للجيش، لكن هذا العمل رغم أهميته قد لا يكفي في تحقيق الغاية المرجوة، بصفة مستمرة.

ولهذا. فإن أهم توصية يمكن الالحاح بشأنها والوقوف عند جدواها هي أولا وقبل كل شي- تعريف المواطنين اعلاميا



بالوجه الانساني لرجل الشرطة، وبالعمل البناء الذي تقوم به  
فئات رجال الأمن لصالح المجتمع وخدمة النظام العام.

إن شريطا تسجيليا واحدا متقن الانتاج والاخراج  
والتصوير، أذيع على شاشة تلفاز وطني حول مهام جيش  
السلاح الجوي الوطني جعل الشباب وكافة المشاهدين يفخرون  
ويعجبون بصقور جوهم أيما فخر واعجاب. فلماذا لا نعرف  
عبر بعض الأفلام والبرامج الروائية وشبه الروائية والتسجيلية  
بالخدمات اليومية التي تضطلع بها المصالح الأمنية. كتوعية  
مدخلية ومستمرة؟

إن لقطة مصورة واحدة عن عون الشرطي العادي وهو  
يساعد مواطنا في دفع سيارته المعطلة في الشارع العمومي، أو  
وهو يأخذ بيد مواطن أعمى لقطع الطريق العام في زحمة  
المرور، تنفذ رأساً الى أعماق قلب أي مشاهد، ويكون من  
شأنها الاحاطة ولو بصفة مبسطة لوجه - بسيط طبعا - من وجوه  
النشاط الكبير الذي يقوم به ذلك العون المخلص وأمثاله.  
إن وسائل الاعلام الوطنية جاهزة ومستعدة على الدوام  
لتعرض على شاشاتها وأمواجها أي شريط أو برنامج يعرف  
بأعمال أي قطاع من قطاعات الخدمة العمومية لصالح  
المواطنين.

نعم . إن هيئات الاذاعة والتلفاز في الوطن العربي تقوم فعلا بتقديم أشرطة وبرامج تعريفيا بجهود القطاع الذي يعيننا هنا، ولاسيما عند حلول المناسبات مثل (أسبوع الشرطة) أو (يوم الشرطة) أو (شهر المرور) . لكن ذلك ليس هو المقصود بالذات .

إن العلاقة بين الطرفين من اجل (الوقاية) و (التوعية) أشمل وأعم من ذلك النموذج المماثل، إنها تستدعي الانتاج الفني المتقن والذكي الصالح للعرض العمومي في أي وقت وحين، ومن الضروري والحالة هذه . توفير الاعتمادات المالية الكافية لمثل هذا الانتاج السينمائي أو التلفزيوني ومن الضروري كذلك أن تكون هناك خطة عملية قابلة للتنفيذ في هذا المجال .

ومادام الشيء بالشيء يذكر فبإمكان المصالح الوطنية المختصة على اعلى مستوى المسئولية في كل قطر عربي أن تضع تلك الخطة وتحدد أهدافها وتؤمن الامكانيات المادية لتنفيذها وأنها لأعباء يلزم أن يشترك فيها لا فقط قطاعا الاعلام والأمن (الداخلية) بل وكذلك قطاعات التربية والتعليم والعدل وخاصة قطاعي المالية والتخطيط ومن مجموع الخطط الوطنية المتوفرة تستقى الخطة القومية الكبرى .

لكن التفكير في هذا السبيل . قد يبعدنا عما نحن بصدد معالجته

## القضايا الأمنية والاعلام:

الآن . وقد توضحت لنا عدة معالم للعلاقة القائمة بين الاعلام والأمن في الوطن العربي من خلال وسائل الاتصال الجماهيري وفي طليعتها «الراديو والتلفاز والسينما» فضلاً عن الصحافة المكتوبة ووكالات الأنباء والنشريات والملصقات . يمكن أن نطلّ على بعض القضايا الأمنية التي تواجه الاعلام .

### النظام العام:

إن الشرح المبسط والمقنع لمختلف الضوابط التي تحكم النظام العام عن طريق برامج اذاعية وتلفزيونية وبيانات صحافية معززة بالصور والرسوم، وتشمل مختلف أوجه تلك الضوابط، في السير والمرور، في الحماية المدنية في مراعاة حقوق الغير، وفي الانضباط وتفادي التخريب، تدبير مطوب القيام به على الاستمرار وملقى على كاهل الاعلام والأمن معا، ولا عبء بما يقال عادة الا أحد يجهل القانون، فالواقع يؤكد أن عموم الناس في حاجة دائمة الى التلقين والتوجيه . وهناك متشابهات بين الحلال والحرام لا بد من تبيانها . والالحاح بشأنها

### - محاربة الجريمة:

هذا موضوع كبير . ومجاله أساسا التمثيليات، والأفلام السينمائية، والمسلسلات الروائية، على أن تعتمد جميعها الدقة

الفنية، والمعرفة القانونية والاشارات النفسانية والتحليلية اللماحة لكن هذا المجال بقدر ما يحتاج الى الكفاءات الفكرية المهنية والخبرات الفنية يحتاج ايضا الى التكاليف المالية الكافية، ولذلك فلا أقل في هذا الصدد من انتهاج أسلوب التوعية الاجتماعية عبر الصحافة و«الراديو» والتلفاز والسينما، وشرح القوانين الجاري العمل بها، وابرار رجل الأمن ورجل القضاء في الصورة الايجابية اجتماعيا، أي في صورة خدام المواطنين كافة، والمصلحين المخلصين لأخطاء البشر، والمقومين لاعوجاج طارئ لدى فئة من الناس من الممكن دائما اصلاحها.

إن تعريف المستمعين والمشاهدين والقراء بالأنظمة الاجتماعية والقانونية وبالتعاليم الدينية ارتكازا على الكتاب والسنة، وبمقومات الوطنية الصحيحة، أمر لابد من أن يكون ذا فاعلية وإيجابية ومناعة ضد الجريمة على اختلاف أصنافها، بحيث يتعين أن يقترن التوجيه بالانذار المؤدي الى الزجر

## - مكافحة المخدرات:

هذا موضوع خطير جدا. وما يحشاه المتحدث دائما هو (الشكل) التشخيصي الذي تتناوله بعض الأفلام السينمائية والتمثيلات التلفزيونية حينما تغرق في تشخيص عمليات تناول

المخدرات حتى لكأن بعض المخرجين يتلذذون بتلك التفصيلات الدقيقة التي قد تأتي بعكس المقصود منها. وبناء على ذلك. فإن تناول موضوع مكافحة المخدرات اعلاميا يكتسب خطورة بقدر ما يكتسب أهمية وألوية في وسائل الاتصال الجماهيري. وقد يتعين في هذا الصدد تناوله من حيث التوعية العامة والتبصير والترهيب صحياً، ومعنوياً، ودينياً، ووطنياً، مع ابراز جانب العواقب الوخيمة لهذه الآفة والتشهير إعلامياً بمروجيها ونقل بعض جوانب المحاكمات المتصلة بهذا الموضوع على التلفاز زجراً وتحويفاً.

ويشمل مكافحة الخمر والعريضة ما يشمل مكافحة المخدرات عامة

## - انحراف الأحداث والشباب:

لا غل من تكرار مقوله: (الوقاية خير من العلاج) وعمل وسائل الاعلام والاتصال مستمرة ودؤوب في هذا الصدد بكل قطر من أقطار الوطن العربي، وهو يشكل في حد ذاته علاقة ايجابية مع عمل الأمن الاجتماعي والتوجيهي، أن هناك برامج مألوفة ومتعددة لهيئات الاذاعة والتلفاز تجمع بين التوجيه والتسلية فضلاً عما تطفح به المجالات المصورة المتخصصة

وفي هذا الصدد أيضا. تقوم بعض التمثيلات والروايات الاذاعية والتلفزيونية والسينمائية بابرار عواقب تفكك الأسرة والطلاق على انحراف الأبناء وضياع مستقبلهم والاساءة الى المجتمع والوطن.

إن العمل التوجيهي والارشادي لوسائل الاعلام في هذا المجال لابد من دعمه فعلا وهو احدى الوظائف الأساسية لوجود وسائل الاعلام والاتصال الاذاعية قطاعا عاما في الدول العربية تماما كما عليه وضع المدرسة العمومية، وما في هذا من دعم الأمن العام لصالح المواطنين كافة.

إن كثرة الريبورتاجات المصورة والمسموعة عن دور الأيتام والمشردين والعمل الايجابي المنظم في هذا السبيل تهدف هي أيضا الى توعية الرأي العام بهذا الواقع المؤلم. حفزا للهمم.

#### العنف:

ظاهرة العنف قديمة قدم الانسان ذاته ولعل العصور الماضية كانت أكثر همجية وعنفا من العصر الحاضر أما الجديد حقا بشأن العنف فهو أن وسائل الاعلام الحديثة تعمل على تبليغ أحداثها الى الرأي العام بنقلها أخبار الاصطدامات والمظاهرات والاغتيالات والاختطافات

والارهاب الدولي الى جانب الحروب والكوارث والتهجمات  
وأعمال التخريب. وتصورها

فهل وسائل الاعلام والاتصال مسئولة وحدها عن  
ظاهرة العنف وتفشيها؟

مهما يكن من أمر فيجب أن يعلم الجميع أن ما تحذفه  
أقسام المشاهدة المسبقة والرقابة الذاتية في تلك الوسائل من  
صور العنف وأخباره وما تشطب عليه وتلغيه من مشاهد العنف  
وكلام العنف في التمثيليات والمسلسلات هو أضعاف مضاعفة  
مما قد يبلغ سمع المستمع أو بصر القارئ المشاهد في مختلف  
أقطار الوطن العربي. ومع هذا كله، فإن الجمهور لا يفتقر عن  
المطالبة بأفلام (المصارعة الصينية) و (الكاراتيه) و (المسايفة)  
ويرتاح كل الارتياح لمشاهدة (كينكو وروكي) ولنا بدلا من  
الظلم أن نقول في بيت لأحد الشعراء:  
والعنف من شيم النفوس فان تجد ذا عفة فلعله لا يعنف

## الخلاصة

إن هذا العرض المتواضع قد أبرز لنا جميعاً أن هناك عدة مجالات تلتقي فيها إيجابيات التعاون بين وسائل الاعلام ومصالح الأمن لما فيه فعلاً خدمة المواطنين كافة وتنمية المجتمع العربي ووقايته من شتى آفات التخلف، وما يلزم دوماً أنما هو تجنيد المسؤوليات والمسئولين لهذه الغاية في ظل مساندة الدولة ودعمها، والله الموفق.

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾



